مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ودورها السلبي في أحداث البحرين[56]

تتعدد وسائل الإدارة الأمريكية في تحقيق مصالحها، حيث تمزج ما بين الوسائل العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية، ودعم المنظمات التي تخدم مصالحها في الخارج. وقد تبنت الإدارة الأمريكية السابقة سياسة "دعم الديمقراطية" في الشرق الأوسط باعتبارها أحد أهم ركائز الأمن القومي للولايات المتحدة، وأفضل وسيلة لمواجهة التشدد الإسلامي، حيث عبر الرئيس الأمريكي السابق عن ذلك في خطاب له عام 2003 بقوله:

"منذ ستين عاماً والدول الغربية تغض الطرف عن غياب الحريات في الشرق الأوسط، ولكن هذا التغاضي لم يجلب لنا الأمن، لأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار على حساب الحرية، وسيكون من غير المقبول بعد الآن القبول بالوضع الحالي في المنطقة".[57]

وسرعان ما أفصحت الإدارة الأمريكية عن رؤيتها لملامح المنطقة في المرحلة المقبلة، فدعت في مطلع 2004 إلى إحداث متغيرات جذرية في بنية الأنظمة العربية وسياساتها الداخلية، ولتحقيق ذلك فقد عمدت إلى دعم مجموعة من الجمعيات الخليجية المعارضة من خلال: تنظيم برامج تدريبية، وإقامة ندوات حوارية، وعقد اجتماعات تنسيقية معهم بهدف: "نشر ثقافة الديمقراطية" وتدريب: "زعماء المعارضة" على المطالبة بتحسين أوضاعهم وفق المبادئ والأسس الديمقراطية.

كما عمدت الإدارة الأمريكية إلى تنظيم برامج تدريبية لقادة الجمعيات البحرينية المعارضة في كل من: البحرين، والمغرب، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنها برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية عام 2008، وشارك فيه معارضون من البحرين.[58]

وقد حظيت الجمعيات المعارضة بدعم السفارة الأمريكية التي تدير أغلب برامج هذه المؤسسات؛ فقامت بتنظيم زيارات رسمية لزعاماتهم مع مسؤولين وأعضاء في الكونغرس، وربطهم بالصحافة الغربية والمنظمات الحقوقية الرسمية والأهلية.

---

[56] نشر هذا المقال في: **صحيفة الوطن البحرينية بتاريخ** 15 يونيو 2014.

[57] George W. Bush (2003) *"Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy"*, Office of the White House, Press Secretary, 6th November 2003.

[58] Kenneth Katzman (2011) *"Bahrain: Political Structure, Reform and Human Rights"*, Congressional Research Service, 28th February 2011.

ويمكن تتبع شبكات التنسيق بين الجمعيات المعارضة وبين مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية من خلال النظر إلى "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية" (MEPI) نموذجاً:
فقد بدأت هذه المبادرة عملها عام 2004 من خلال تمويل منظمات غير حكومية لدعم حقوق الإنسان في العالم العربي، أما في البحرين فقد بدأت عملها في حدود عام 2005 من خلال السفارة الأمريكية التي أعلنت عن برنامج متكامل من البعثات التعليمية، والدورات التدريبية، والجلسات الحوارية، وتمويل المنظمات الناشئة، وسرعان ما تبنت 23 مشروعاً في البحرين، من أبرزها برنامج "تحسين أوضاع حقوق الإنسان"، وبرنامج "دعم المجتمع المدني"، ودورة "تدريب الصحفيين على طرح قضايا الديمقراطية".
ومن أبرز الذين عملوا مع هذه البرامج، واستفادوا من تمويلها: رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري، وأمين الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبد الله الدرازي، ورئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبد النبي العكري، وكذلك عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب بمركز البحرين لحقوق الإنسان.
وبعد تنفيذ مجموعة برامج مع قيادات المعارضة المحظورة، ركزت (MEPI) على تدريب عناصر شابة من الجيل الجديد، عبر دورات تدريبية تناولت: "التأثير على الرأي العام من خلال الرسائل المصورة"، و"تدريب الصحفيين والمدونين على تحسين حقوق الإنسان وحمايتها"، ومن أبرز الذين استفادوا من هذه البرامج مريم بنت عبد الهادي الخواجة، وزوجها محمد عبد النبي المسقطي، ومجموعة من الصحفيين والمدونين والمسؤولين النقابيين.[59]
ولما اندلعت الأحداث بالبحرين في شهر فبراير 2011 ظهرت بصمات هذه الخلايا التنظيمية من خلال نشاط المدونين، والنقابيين، وناشطي حقوق الإنسان، وغيرهم من المنضوين لدورات وبعثات برنامج (MEPI). ومن الملفت للانتباه أن القائمين على هذا البرنامج قد انبروا لدعم نشاط الخلايا المعارضة في أروقة السياسة الأمريكية، إذ عينت مريم الخواجة رئيساً على طلبة البرنامج في جورج تاون، واستدعيت لإلقاء كلمة أمام لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس، كما نظمت المؤسسة لها مقابلة مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون.

[59] www.abudhabi.mepi.state.gov

وعمدت (MEPI) إلى إعداد برنامج زيارة حافلة لكل من نبيل رجب وعبدالجليل السنكيس، وتلقت حظيت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان التي يترأسها محمد المسقطي (زوج مريم الخواجة) دعماً من البرنامج، الذي أمّن للمسقطي تغطية إعلامية غير مسبوقة خلال الأحداث.[60]

في هذه الأثناء نظم المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) بالتعاون مع المنظمة الأمريكية للسلام (USIP) حملة عدائية غير مبررة ضد البحرين، تضمنت عقد مجموعة لقاءات متلفزة عبر الإنترنت مع معارضين، قاموا بمهاجمة الحكم في البحرين، وشارك في هذه الحملة أعضاء من: جمعية الوفاق، وجمعية وعد، وجمعية البحرين لحقوق الإنسان، والاتحاد البحريني لنقابات العمال، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان.

وفي تعليق على النشاط الذي قام به كل من (MEPI) و(NDI) و(IRI) ضد الحكم في البحرين؛ كتب رون نيكسون مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز أشار فيه إلى أن الثورة التي وقعت في البحرين كانت من فعل مجموعات ممولة ومنظمة من قبل برامج دعم الديمقراطية الأمريكية، وأكد نيكسون حصول هذه المجموعات على مبالغ وتدريب من قبل الإدارة الأمريكية بهدف شن الحملات، ومخاطبة الرأي العام، والتعامل مع وسائل الإعلام، ومراقبة الانتخابات، وعلى رأس هؤلاء كوادر مركز البحرين لحقوق الإنسان.[61]

وقد ظهر في هذه الأحداث مجموعة من أقطاب هذه البرامج، وعلى رأسهم ليسلي كامبل، الذي كان يترأس برنامج (NDI)، ثم انضم إلى فريق (IRI) وقد أكد كامبل أن المعهد قد: "ساعد أكبر مجموعة معارضة في البحرين على تنظيم نشاطها السياسي"، وإجابة على التساؤل حول كيفية الاجتماع مع قادة هذه الجمعية والتنسيق معهم، أجاب كامبل: "لدينا برامج مشتركة معهم، وتترسخ هذه العلاقة من خلال تقديم الدورات التدريبية لهم".[62]

ومن أبرز المعارضين الذين يتمتعون بدعم هذه المؤسسات: المعارض البحريني حسين عبد الله الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع مجوعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي، وله

---

[60] www.globalsecurity.org

[61] Ron Nixon (2011) *"U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings"*, New York Times, 15th April 2011.

[62] International Republican Institute (2011) *"Canadians in the thick of Arab World's democracy struggle".*

اتصال مباشر مع الخارجية الأمريكية من خلال مركزه: (Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain) الذي يحظى بتمويل: مؤسسة (NED)، وقد كرمته هذه المؤسسة عام 2011 تقديراً لجهوده في دعم الديمقراطية في العالم العربي.

وعلى الرغم من الدعم الإعلامي الذي يتلقاه حسين عبد الله من قناتي: "العالم" و"المنار"، والخطاب المتشدد الذي يتبناه في دعم السياسة الإيرانية؛ إلا أنه يعتبر همزة الوصل مع الشخصيات المعارضة في الداخل، حيث يقوم بالتواصل وتبادل المعلومات مع كل من: منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة أطباء بلا حدود، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة صحفيين بلا حدود.

برامج دعم الديمقراطية الأمريكية والتمويل الذي تقدمه للمعارضة في البحرين[63]

حظيت الجماعات الراديكالية المعارضة في البحرين برعاية وتمويل مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية؛ حيث قامت في السنوات الثلاثة الماضية بتنظيم زيارات رسمية لزعاماتهم مع مسؤولين وأعضاء في الكونغرس، وربطهم بالصحافة الغربية والمنظمات الحقوقية الرسمية والأهلية، ومن أقطاب هذه البرامج، وعلى رأسهم الرئيس السابق للوقف القومي للديمقراطية الأمريكي (NDI) ليسلي كامبل، الذي أكد أن مؤسسته قد: "ساعدت أكبر مجموعة معارضة في البحرين على تنظيم نشاطها السياسي"، وإجابة على التساؤل حول كيفية الاجتماع مع قادة هذه الجمعية والتنسيق معهم، أجاب كامبل: "لدينا برامج مشتركة معهم، وتترسخ هذه العلاقة من خلال تقديم الدورات التدريبية لهم".[64]

ويمكن الحديث عن خمس مؤسسات رئيسة لدعم الديمقراطية تنشط في المنطقة، هي:

1- الوقف القومي للديمقراطية (NED): مؤسسة شبه رسمية، غير ربحية، تأسست عام 1983 تهدف إلى تمويل المؤسسات الديمقراطية حول العالم دون الحاجة إلى الدعم الحكومي المباشر.

2- المعهد القومي الديمقراطي للشؤون الخارجية (NDI): مؤسسة غير ربحية يتمل تمويل أنشطتها من قبل (NED)، وهدفها دعم الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها في مختلف دول العالم.

3- المعهد الجمهوري الدولي (IRI): منظمة مستقلة لا تتبع لأي حزب أو مؤسسة حكومية، تحصل على تمويلها من قبل الوقف القومي للديمقراطية ويهدف إلى ترسيخ مفاهيم الحرية، ودعم جهود الحكم الذاتي، وتعزيز دور القانون في مختلف دول العالم.

4- مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI): برنامج تديره وزارة الخارجية الأمريكية، ويهدف إلى دعم التطور السياسي والاقتصادي والتربوي في الشرق الأوسط.

5- الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي (USAID): وكالة أمريكية فيدرالية تهدف إلى دعم التطور السياسي والاقتصادي في مختلف دول العالم.

---

[63] نشر هذا المقال في صحيفة الوطن البحرينية بتاريخ 17 يونيو 2014.

[64] International Republican Institute (2011) *"Canadians in the thick of Arab World's democracy struggle".*

ولعل أبرز هذه المؤسسات: "الوقف القومي للديمقراطية" (NED)، وهي مؤسسة شبه رسمية، غير ربحية، تأسست عام 1983، وتهدف إلى تمويل المؤسسات الديمقراطية حول العالم دون الحاجة إلى الدعم الحكومي المباشر، ونظراً للدور المهم الذي تمارسه هذه المؤسسة في دعم الجمعيات المعارضة في البحرين وغيرها من دول الخليج، فإنه يمكن تسليط الضوء على عملها وأساليب التمويل التي تقدمها فيما يأتي:

- تعمل مؤسسة الوقف القومي للديمقراطية في أكثر من 100 دولة حول العالم، وبلغت ميزانيتها السنوية في السنوات الثلاث الماضية: 115 مليون دولار عام 2009، و118 مليون دولار عام 2010، و105 ملايين دولار عام 2011.
- أما بالنسبة لمنقطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فقد بلغ مجموع ما أنفقته (NED) عام 2009 على برامج دعم الديمقراطية: 17,821,000 دولار، و15,420,000 دولار عام 2010.
- لا تتوفر حسابات دقيقة لرصد مجموع ما أنفقته (NED) في البحرين خلال السنوات الماضية، حيث يتم التحفظ على الكثير من هذه المعلومات، ويمكن القول بأن النصيب الأكبر من التمويل الذي قدمته المؤسسة عام 2006 قد ذهب إلى المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) الذي كان يديره فوزري جوليد حيث خصص له مبلغ 89,000 دولار، تتبعه الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، والتي حصلت في ذلك العام على تمويل قدره 35,000 دولار، وفي عام 2008 كان التمويل الأكبر من نصيب المركز البحريني لحقوق الإنسان، فعلى الرغم من كونه محظوراً في البحرين؛ حصل المركز في ذلك العام على تمويل من (NED) قدره: 43,000 دولار، تتبعه الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والتي حصلت على: 36,000 دولار، إضافة إلى المنظمات النسوية التي تحصل على تمويل يختلف في قمته وطريقة إدارته من جمعية إلى أخرى.
- تتبنى (NED) بعثات لمختلف دول العالم، حيث يتم تمويل الطلبة وتنسيبهم إلى برامج تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تتحفظ (NED) على الأرقام التي أنفقتها على مشاريع دعم الديمقراطية في البحرين خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث وردت معلومات مهمة في الموقع الرسمي للمؤسسة حول المبالغ التي حصل عليه أقطاب المعارضة المحظورة ثم حذفت فيما بعد، كما تمول (NED) برامج دعم الديمقراطية الأخرى في البحرين، وعلى رأسها (MEPI) التي تدير مجموعة مشاريع لدعم

الديمقراطية في البحرين، ولا تتوفر أرقام رسمية حول تكاليف إدارة هذه البرامج.

- جدير بالذكر أن دعم (NED) لا يقتصر على الجمعيات الموجودة في البحرين، بل يتعدى ذلك ليشمل النشاط المعارض في الخارج، وخاصة منظمة: (Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain) والتي حظي رئيسها بتكريم مؤسسة (NED) عام 2011 تقديراً لجهوده في دعم الديمقراطية في العالم العربي، ورئيس هذه المنظمة قد قدم إلى الولايات المتحدة لدراسة البكالوريوس ثم الماجستير في العلوم السياسية، وبدأ ينشط مع أقطاب الجمعيات المحظورة وينظم لهم ندوات ولقاءات بالكونغرس الأمريكي ومجلس اللوردات البريطاني في أنشطة تتطلب تكاليف باهظة، لكنه تحول فجأة من طالب في ألاباما، إلى موظف بالكونغرس، ثم أخذ يعرف نفسه على أنه: "رجل أعمال" في أمريكا، وقد لفت ذلك انتباه المذيع في (Real News) والذي سأله في 14 مارس 2011 عن مصادر تمويل هذا النشاط الذي يقوم به، وكيفية إدارة المركز الذي أسسه في الولايات المتحدة الأمريكية، فأجابه: "يأتي التمويل من عندنا، أي من الأمريكان من أصول بحرينية هنا، نحن نمول أنفسنا وندفع مصاريف أعمالنا من حسابنا الخاص، نمول المركز بصفة شخصية"!

ويمكن تتبع تمويل هذه المؤسسة للجمعيات المعارضة من خلال نماذج عدة؛ ففي شهر مايو 2013 دشنت جماعات المعارضة حملة ضد البحرين؛ وقد بدأت الحملة في مطلع الشهر بإصدار "رابطة الصحافة البحرينية" المعارضة في الخارج تقريراً بعنوان: "البحرين: الصمت جريمة حرب"، وفي السابع من الشهر نفسه عقد "منتدى البحرين لحقوق الإنسان" في بيروت مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن شن حملة دولية تحت عنوان: "البحرين عاصمة التعذيب"، وتزامن المؤتمر الصحفي الذي عقد في بيروت مع إعلان جمعية الوفاق عن حملة في البحرين تمتد من 8 مايو إلى 16 مايو.

وعلى إثر تلك التصريحات تم تشكيل وفود من المعارضة لزيارة العواصم الغربية والتواصل مع الفعاليات الحقوقية والسياسية فيها:

ففي الفترة 6-13 مايو نظم "المرصد البحريني لحقوق الإنسان" زيارة لواشنطن ضمن وفد يضم: ممثلة عن جمعية "وعد"، ورئيس جمعية الشفافية، ونائب سابق في جمعية

الوفاق، والتقى الوفد مسؤولين بالخارجية الأمريكية، ومساعدين لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.
وفي الأسبوع الثالث من شهر مايو شكل المرصد وفداً آخر إلى العاصمة الفرنسية باريس برئاسة رجل الدين ميثم السلمان، الذي قابل: وكيل وزارة الخارجية الفرنسية لشؤون الشرق الأوسط، ومجموعة من أعضاء الحزب الاشتراكي الحاكم في المجلس الوطني، وقيادات من الحزب الشيوعي، والحزب الأخضر.
وقد حظيت هذه الحملة برعاية وتمويل مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية، حيث وفرت منظمة "مراسلون بلا حدود" المظلة الجامعة لأنشطة "رابطة الصحافة البحرينية" المعارضة، أما التمويل فقد جاء من مؤسسة (NED) التي قدمت للرابطة مبلغ 77 ألف دولار نتج عنه إصدار تقرير: "البحرين: الصمت جريمة حرب".
وعلى الصعيد نفسه فإن الناشطين الحقوقيين يحظون بتمويل سخي من منظمة (NDI) التي كشفت عن تقديم مبلغ 30 ألف دولار قدمتها المنظمة لتدريب: "مدافعين عن حقوق الإنسان" في البحرين دون ذكر أسمائهم أو طبيعة البرامج التي تم تنفيذها، في حين يذهب النصيب الأكبر من تمويل هذه المنظمة إلى "جمعية الشفافية".
جدير بالذكر أن منظمة (NDI) كشفت أنها قدمت لما أسمته: "برامج التحول في البحرين" في العام الماضي مبلغ 320 ألف دولار نظير أنشطة لم يعلن عن تفاصيلها.
لكن الجزء الأكبر من الاهتمام كان من نصيب أعضاء جمعية الوفاق والمجلس العلمائي وعلى رأسهم ميثم السلمان الذي حظي باهتمام رسمي في جولته بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى اهتمام جهات تتبع لشبكات الإيرانية في الغرب؛ حيث احتضنه القائمون على مركز "ديربورن" الإسلامي بولاية ميتشيغان، ونظموا له فعاليات حضرها ممثل ولاية ميتشيغان في الكونغرس الأمريكي، وذلك بالتعاون مع نادي: "بنت جبيل" الثقافي الذي يجمع شخصيات لبنانية تعمل لصالح "حزب الله"، وبمشاركة رئيس منظمة: "أمريكيون من أجل الديمقراطية في البحرين" الذي يلعب الدور الأساسي في حشد التمثيل الرسمي وتسهيل لقاءات المعارضة مع أعضاء الكونغرس والجمعيات الحقوقية في أمريكا.
أما عملية الترويج والدعم اللوجستي فتتولاه منظمة (USAID) التي تعتمد على شركة (Fenton Communications) للعلاقات العامة بهدف الترويج للمعارضة؛ حيث كشفت مصادر مطلعة أن هذه الشركة هي التي تمثل مصالح منظمة (USAID) وفي